

أرض من صاحبها، وتحويلها إلى سلطة التعمير والانشاء. و«يصبح مثل هذا المال ملكا لسلطة التعمير والانشاء اعتبارا من التاريخ المبين في الشهادة المذكورة، ولا تعطى الشهادة إلا خلال سنة من يوم بدء العمل بهذا القانون...» (المادة ٢ (ب)). وخلال تلك السنة، أصدر وزير المالية فعلا ٤٦٥ شهادة، نشرت في نحو ٢٣٠ صفحة من الوقائع الاسرائيلية، بمصادرة ما مساحته ١.٢٢٥.١٧٤ دونما من أراضي ٢٩١ قرية عربية (٧١). (ويبدو أن الأراضي الأخرى اعتبرت أملاك غائبين). وتضم هذه المساحة ١٤٩,٢٢٦ دونما من الأراضي التي كانت ملكا لـ ٢٨ قرية عربية بقي سكانها في اسرائيل، ويقع معظمها في منطقة المثلث (٧٢)، المحاذية لمنطقة تل - أبيب وجوارها، والتي كانت قد سلمت إلى اسرائيل بموجب اتفاقية الهدنة الاسرائيلية - الأردنية لسنة ١٩٤٩.

وقد نص قانون استملاك الأراضي (مصادقة الاعمال والتعويض)، أيضا، في مادته الخامسة، على ضرورة دفع تعويض لأصحاب الأراضي المستملكة بموجبها. ويكون التعويض نقدا، إذا لم يتفق خلافا لذلك، ويحسب وفق قيمة الأرض كما كانت في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠. وتم تحديد هذا التاريخ الذي كانت فيه أثمان الأراضي منخفضة في اسرائيل، لدفع أقل مبالغ ممكنة من التعويضات، وتمسكت السلطات الاسرائيلية بهذه القاعدة لدفع التعويضات عن الأراضي التي صادرت وفق القوانين الأخرى، وتمكنت بذلك من استملاك ذلك الجزء من تلك الأراضي التي وافق أصحابها على استلام تعويضات عنها، بأبخس الأثمان، رغم «الزيادات» و«الفوائد» التي كانت تضاف من حين إلى آخر، إلى تلك التعويضات (٧٣).

- (٩) المصدر نفسه، المادة ٨.
- (١٠) انظر المادة ٢ (١) من عقد تأسيس الشركة في
- Keren Kayemeth Leisrael, *Report on the Legal Structure, Activities, Assets, Income and Liabilities of Keren Kayemeth Leisrael* (Jerusalem: The Keren Kayemeth Leisrael Head Office, 1963), p.17.
- (١١) انظر نص قرارات الاجتماع بشأن كيرن هايسود في ع. مرجعها، عام فيموليدت (شعب ووطن)، القدس: هلفي، ١٩٤٧، ص ١٩٦ - ١٩٧ (بالعبرية).
- (١٢) كتاب القوانين، العدد ١٢٨، ١٢/٢/١٩٥٢، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.
- (١٣) المصدر نفسه، المواد ٧ - ١٠.
- (١٤) النص في يلكوط هايسوميم (مجموعة النشرات)، العدد ٢٥٤، ١٠/٦/١٩٥٤، ص ١١٩٦ - ١١٩٩.

- (١) «هاكونغرس هاتسيوني هاعسريم فيشلوشاه» [محاضر] المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرون، القدس: الوكالة اليهودية، ١٩٥٢، ص ٥٨٢ (بالعبرية).
- (٢) انظر نص القرار رقم ٢ في المصدر نفسه.
- (٣) القرار رقم ٢ (أ) في المصدر نفسه.
- (٤) القرار رقم ٢ (ب) في المصدر نفسه.
- (٥) الوقائع الاسرائيلية، كتاب القوانين، العدد ١١٢، ١٢/٢/١٩٥٢، ص ٢ - ٣ (وهذا الاقتباس وما يليه من الاقتباسات من كتاب القوانين الاسرائيلي هي من الطبعة العربية، المترجمة من العبرية بمعرفة الحكومة، إلا إذا ذكر عكس ذلك).
- (٦) نص الميثاق في الوقائع الاسرائيلية، يلكوط هايسوميم (مجموعة النشرات)، العدد ٢٨٦، ١٢/٢/١٩٥٤، ص ١٨٧ - ١٨٨ (بالعبرية).
- (٧) المصدر نفسه، المادة ٢ من الميثاق، ص ١٨٨.
- (٨) المصدر نفسه، المادة ٧.